

النموذج التنموي لماليزيا: تحليل شامل وآفاق مستقبلية

1. مقدمة: نظرة عامة على النموذج التنموي الماليزي

شهدت ماليزيا، منذ تأسيسها في عام 1963، تحولاً اقتصادياً ملحوظاً، حيث أصبحت واحدة من أفضل الاقتصادات أداءً في آسيا. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متوسط قدره 6.5% سنوياً في الفترة من 1957 إلى 2005، وبلغ ذروته في أوائل الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، حيث حقق الاقتصاد نمواً سريعاً ومستداماً بمتوسط يقارب 8% سنوياً. وقد انتقلت البلاد بنجاح من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والموارد الأولية إلى دولة صناعية متنوعة. يهدف هذا المقال إلى تقديم تحليل مفصل للنموذج التنموي الماليزي، وتغطية تاريخه ومكوناته الرئيسية وسياساته الحكومية وأبعاده الاجتماعية ومقارنته بنماذج تنمية أخرى والتحديات التي يواجهها وتوجهاته المستقبلية وتأثيره على مكانة البلاد العالمية والإقليمية.

إن النمو الاقتصادي المرتفع والمستمر الذي حققته ماليزيا على مدى عقود عديدة، على الرغم من التحديات الأولية والأزمة المالية الآسيوية، يشير إلى نموذج تنموي مرن وقادر على التكيف. فقد أظهر الاقتصاد الماليزي قدرة ملحوظة على التعافي من الأزمات، حيث بلغ متوسط النمو منذ عام 2010 حوالي 5.4%. كما أن تقليد ماليزيا للنماذج الاقتصادية لما يسمى بـ "النمو الآسيوي" في السبعينيات والالتزام بالتحول من الاعتماد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بشكل أكبر على التصنيع، كان قراراً استراتيجياً محورياً.

2. التطور التاريخي للنموذج التنموي الماليزي

• 2.1. الحقبة ما قبل الاستعمارية: الزراعة والتجارة

بدأت الأنشطة الاقتصادية الأولى في المنطقة بالزراعة، حيث استقرت زراعة الأرز الرطب في الوديان النهرية الرئيسية في شمال شبه جزيرة الملايو بحلول القرن الرابع عشر. وإلى جانب زراعة الكفاف، كان هناك إنتاج للسلع القابلة للتسويق من أجل التجارة في سلع مثل الأدوات المعدنية والأواني الزجاجية والفخارية والمنسوجات. وفي شبه الجزيرة، كان القصدير سلعة تصدير رئيسية، حيث تم تداوله مع الهند منذ القرن الخامس الميلادي. وشملت الصادرات الرئيسية الأخرى منتجات الغابات (الخيزران، الأخشاب العطرية، الكافور، ريش الطيور) والمنتجات البحرية (أصداف السلاحف، المرجان، اللؤلؤ، خيار البحر). وقد لعبت سلطنة ملقا (1402-1511) دوراً هاماً في السيطرة على تجارة التوابل عبر مضيق ملقا. وقد أرسيت هذه الأنشطة الاقتصادية المبكرة الأساس لاعتماد ماليزيا لاحقاً على صادرات السلع الأساسية وافتتاحها على التجارة والهجرة الأجنبية.

• 2.2. الحقبة الاستعمارية: اقتصاد مزدوج وتخصص في السلع الأولية

أحدث الاستعمار البريطاني تأثيراً عميقاً على الاقتصاد الماليزي، حيث تم تطوير قطاع تصدير ديناميكي يركز على القصدير والمطاط. وقد نشأ قطاع محلي ثابت ذو تأثيرات انتشار محدودة. ولتلبية الطلب المتزايد على العمالة في اقتصاد التصدير المتوسع، حدثت هجرة واسعة النطاق للعمال الصينيين والهنود. وعلى الرغم من أن معظم فوائد الازدهار الاستعماري تم تحويلها إلى الحسابات الحضرية، إلا أن ذلك أتاح درجة من التقدم الاجتماعي، بما في ذلك تطوير بنية تحتية أساسية وبعض عناصر نظام تعليمي حديث وخدمة مدنية. وقد استقر النظام الاستعماري من خلال سياسة بريطانية بمنح معاشات تقاعدية للطبقة الحاكمة الماليزية مقابل انسحابها من الحكم السياسي والاقتصادي، باستثناء الأدوار الرمزية التي شرعت النظام

الاستعماري. وقد خلقت السياسات الاستعمارية البريطانية هيكلاً اقتصادياً مزدوجاً واعتماداً على صادرات السلع الأولية، مما شكل التحديات والفرص التي واجهتها ماليزيا المستقلة.

• 2.3. حقبة ما بعد الاستقلال: التخطيط الاقتصادي والتنوع الصناعي

بعد الاستقلال، بدأت الحكومة الماليزية في تنفيذ خطط اقتصادية خمسية، بدءاً من خطة مالايا الخمسية الأولى في عام 1955، والتي أعيدت تسميتها وترقيمتها بعد إنشاء ماليزيا، بدءاً بالخطة الماليزية الأولى في عام 1965. وقد ركزت الخطط الأولية على التنمية الريفية واستبدال الواردات. وفي السبعينيات، حدث تحول نحو التصنيع الموجه للتصدير، اقتداءً باقتصادات "النمور الآسيوية". وقد لعب الاستثمار الأجنبي، وخاصة من اليابان، دوراً هاماً في تطوير الصناعات الثقيلة. وخلال الفترة من 1988 إلى 1996، شهد الاقتصاد الماليزي توسعاً سريعاً، مدفوعاً بصادرات السلع المصنعة مثل الرقائق الدقيقة وأشباه الموصلات. وقد شهدت هذه الحقبة جهوداً واعية ومخطط لها لتحويل الاقتصاد الماليزي من خلال التنوع والتصنيع، مما يمثل خروجاً عن النموذج الاستعماري.

• 2.4. التحول إلى اقتصاد الخدمات والمعرفة

منذ التسعينيات، ازداد التركيز على قطاع الخدمات في الاقتصاد الماليزي. وقد تم الترويج لقطاعات مثل التمويل والسياحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان إطلاق منطقة ممر الوسائط المتعددة الفائق (MSC) في عام 1996 مبادرة هامة في هذا التحول. وفي السنوات الأخيرة، نما الاقتصاد الرقمي بشكل ملحوظ، مع استثمارات كبيرة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات. ويعكس هذا التحول المستمر نحو اقتصاد الخدمات والمعرفة استراتيجية لتنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية في المشهد العالمي.

3. المكونات الأساسية للنموذج التنموي الماليزي

• 3.1. قطاع الصناعة: محرك النمو والتصدير

برز قطاع الصناعة، وخاصة الصناعات التحويلية، كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في ماليزيا منذ الثمانينيات. وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حاسماً في إنشاء صناعات موجهة للتصدير، لا سيما في مجال الإلكترونيات والمنتجات الكهربائية (E&E). وأصبحت ماليزيا لاعباً عالمياً رئيسياً في تصدير الأجهزة الكهربائية وقطع الغيار والمكونات، بما في ذلك أشباه الموصلات. ويهدف المخطط الرئيسي الصناعي الجديد 2030 (NIMP) إلى تعزيز مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير القدرات في مجالات مثل الإلكترونيات المتقدمة والصناعات الخضراء. وقد كان قطاع الصناعة، ولا سيما صناعة الإلكترونيات والكهرباء، حجر الزاوية في النمو القائم على التصدير في ماليزيا ومحركاً رئيسياً لتحولها الاقتصادي.

• 3.2. قطاع الزراعة: من الاعتماد إلى التكامل

تاريخياً، اعتمد اقتصاد ماليزيا بشكل كبير على الزراعة والسلع الأساسية مثل المطاط والقصدير. ومع ذلك، فقد انخفضت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة بمرور الوقت. ولا تزال ماليزيا منتجاً ومصدراً رئيسياً لزيت النخيل. وقد بذلت الحكومة جهوداً لتحديث الزراعة وتحسين الإنتاجية. ولا يزال قطاع الأغذية الزراعية يلعب دوراً هاماً في دعم الاقتصاد الماليزي وتوفير فرص العمل. وعلى الرغم من انخفاض حصته في الناتج المحلي الإجمالي، لا يزال قطاع الزراعة، وخاصة إنتاج زيت النخيل، يمثل مساهماً هاماً في اقتصاد ماليزيا، خاصة فيما يتعلق بالصادرات والتنمية الريفية.

• 3.3. قطاع الخدمات: مساهم متزايد في النمو

يشهد قطاع الخدمات نمواً متزايداً في اقتصاد ماليزيا، حيث يساهم بأكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل القطاعات الفرعية الرئيسية التمويل والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال. وقد لعب التحول الرقمي دوراً هاماً في نمو قطاع الخدمات. وتسعى الحكومة إلى تعزيز الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. وقد أصبح قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في ماليزيا، مما يعكس اقتصاداً متطوراً ومتنوعاً.

• 3.4. قطاع التكنولوجيا: عامل تمكين للتحول الاقتصادي

يلعب قطاع التكنولوجيا والرقمنة دوراً متزايد الأهمية في جميع قطاعات الاقتصاد الماليزي. وقد تم استثمار مبالغ كبيرة في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك مراكز البيانات وشبكات الجيل الخامس. ويجري التركيز على الصناعات ذات التقنية العالية مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والحوسبة السحابية. وقد أطلقت الحكومة مبادرات لتعزيز الابتكار وجذب الاستثمار الأجنبي في قطاع التكنولوجيا. وتلعب التكنولوجيا دوراً حيوياً بشكل متزايد في التحول الاقتصادي لماليزيا، حيث تدفع الابتكار وتعزز الإنتاجية وتجذب استثمارات أجنبية كبيرة.

4. دور السياسات والاستراتيجيات الحكومية في تشكيل النموذج التنموي

• 4.1. سياسات التخطيط الاقتصادي: الخطط الخماسية

تعتبر الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية أداة رئيسية استخدمتها الحكومة الماليزية لتوجيه وتشكيل مسار التنمية في البلاد منذ عام 1955. وقد تم استخدام هذه الخطط لتحديد الأولويات الوطنية وتخصيص الموارد وتوجيه التنمية الاقتصادية. وقد تطورت هذه الخطط بمرور الوقت لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة. وتهدف الخطة الماليزية الثانية عشرة (2021-2025) إلى تحقيق "ماليزيا مزدهرة وشاملة ومستدامة". إن الاستخدام المستمر للخطط الخمسية للتنمية يدل على نهج استراتيجي طويل الأمد من قبل الحكومة الماليزية لتوجيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمة وتشكيله.

• 4.2. سياسات الاستثمار في البنية التحتية

قامت الحكومة باستثمارات كبيرة في مشاريع البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي. وشملت هذه الاستثمارات النقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات) والاتصالات والمرافق (الكهرباء والمياه). وتشمل الأولويات الحديثة النقل العام والتحول إلى السيارات الكهربائية والدفاع ضد الفيضانات والبنية التحتية الخضراء. وهناك إمكانية لتطوير خطة بنية تحتية وطنية ونشر قائمة بمشاريع مستقبلية لتحسين الكفاءة. لقد كان الاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية عاملاً حاسماً في التنمية الاقتصادية لماليزيا، حيث سهل التجارة والاتصال والإنتاجية الشاملة.

• 4.3. سياسات تنمية الموارد البشرية

وضعت الحكومة استراتيجيات لتطوير قوة عاملة ماهرة وتنافسية. وشمل ذلك استثمارات في التعليم على جميع المستويات، بما في ذلك جهود تحسين الجودة وإمكانية الوصول. وقد لعب التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) دوراً في تلبية متطلبات الصناعة. وهناك مبادرات للتعليم مدى الحياة وتعزيز المهارات، مثل صندوق تنمية الموارد البشرية (HRDF). وإدراكاً لأهمية رأس المال البشري في النمو الاقتصادي

المستدام، أولت الحكومة الماليزية باستمرار أولوية للتعليم وتنمية المهارات من خلال سياسات ومؤسسات مختلفة.

• 4.4. سياسات إعادة توزيع الثروة والتمكين الاقتصادي

كانت سياسة الاقتصاد الجديد (NEP) (1970-1990) سياسة محورية تهدف إلى القضاء على الفقر وتقليل التفاوتات الاقتصادية بين الأعراق. وقد لعبت دوراً في تعزيز ريادة الأعمال الماليزية وزيادة ملكية البومبوترا في الاقتصاد. وقد تلا ذلك التحول من سياسة الاقتصاد الجديد إلى سياسة التنمية الوطنية (NDP) ورؤية 2020، مع استمرار التركيز على التوزيع العادل والوحدة الوطنية. ومع ذلك، كانت هناك انتقادات ومناقشات حول فعالية سياسة الاقتصاد الجديد وعواقبها غير المقصودة. لقد كانت السياسات الحكومية التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والتمكين الاقتصادي، ولا سيما سياسة الاقتصاد الجديد، أساسية في معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية وتعزيز الوحدة الوطنية، على الرغم من المناقشات المستمرة حول تنفيذها وتأثيرها.

5. الأبعاد الاجتماعية للنموذج التنموي الماليزي

• 5.1. التقدم المحرز في مجال التعليم

حققت ماليزيا تقدماً كبيراً في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم على جميع المستويات منذ الاستقلال. وقد ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل ملحوظ. وقد استثمرت الحكومة في التعليم نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في جودة التعليم كما أشارت إليها التقييمات الدولية مثل PISA وTIMSS. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم، لا تزال هناك تحديات في تحسين الجودة الشاملة والقدرة التنافسية الدولية لنظام التعليم في ماليزيا.

• 5.2. التقدم المحرز في مجال الصحة

تمتلك ماليزيا نظام رعاية صحية فعالاً وواسع الانتشار من مستويين (عام وخاص). وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع وانخفضت معدلات وفيات الرضع. وتزيد الحكومة من استثماراتها في البنية التحتية والخدمات الصحية. ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات في الوصول إلى الرعاية الصحية بين المناطق الحضرية والريفية. وعلى الرغم من إنشاء نظام رعاية صحية قوي وتحقيق تحسينات كبيرة في المؤشرات الصحية الرئيسية، لا تزال هناك تفاوتات في الوصول إلى الرعاية، خاصة بين السكان الحضرين والريفيين.

• 5.3. الحد من الفقر والتنمية الحضرية والريفية

حققت ماليزيا نجاحاً كبيراً في خفض معدلات الفقر منذ السبعينيات. وقد ساهمت البرامج والسياسات الحكومية، بما في ذلك سياسة الاقتصاد الجديد ومبادرات التنمية الريفية، في الحد من الفقر. وتشهد البلاد ارتفاعاً في معدل التحضر وهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية. ولا تزال هناك فجوة في الدخل بين السكان الحضرين والريفيين، وتبذل الحكومة جهوداً لسد هذه الفجوة. وعلى الرغم من النجاح الملحوظ في الحد من الفقر، لا يزال التفاوت في الدخل يمثل تحدياً في ماليزيا، خاصة بين المناطق الحضرية والريفية.

6. مقارنة النموذج التنموي الماليزي بنماذج تنموية أخرى

• 6.1. دول جنوب شرق آسيا: تايلاند وإندونيسيا وسنغافورة

- **تايلاند:** يشترك النموذجان التنمويان الماليزي والتايلاندي في التركيز على النمو الموجه للتصدير، ولكن يختلفان في الاستقرار السياسي والأطر المؤسسية. وقد تميز النموذج الماليزي بتدخل حكومي أقوى ومؤشرات اقتصادية أكثر تقدماً مقارنة بتايلاند.
- **إندونيسيا:** تختلف ماليزيا عن إندونيسيا في الهيكل الاقتصادي وسهولة ممارسة الأعمال والاستقرار السياسي. وعلى الرغم من أن إندونيسيا لديها ناتج محلي إجمالي أكبر، إلا أن نصيب الفرد من الدخل أقل، ويتميز الاقتصاد الماليزي بتنوع أكبر وتركيز على التكنولوجيا المتقدمة وبيئة أعمال أفضل.
- **سنغافورة:** تتمتع سنغافورة بوضع اقتصادي متقدم للغاية ودخل قومي للفرد أعلى بكثير من ماليزيا. وتختلف الدولتان في الحجم الاقتصادي والأطر المؤسسية والمسارات التاريخية، على الرغم من وجود علاقة اقتصادية تكاملية بينهما.

• 6.2. دول نامية أخرى: دروس ونقاط تشابه واختلاف

يمكن للدول النامية الأخرى أن تستفيد من تجربة ماليزيا في التخطيط الاقتصادي والتنوع والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والسياسات المستهدفة للحد من الفقر والاندماج الاجتماعي. ومع ذلك، من المهم أيضاً ملاحظة المخاطر المحتملة مثل تواطؤ الدولة والحكومة والحزب الذي يمكن أن يعزز سلوك البحث عن الريع. ويمكن أن يكون النموذج الماليزي قابلاً للتطبيق على البلدان ذات الخلفيات المماثلة، مثل تلك التي تعتمد تاريخياً على صادرات السلع الأساسية والتنوع العرقي.

7. تحديات وانتقادات النموذج التنموي الماليزي

• 7.1. قضايا الاستدامة البيئية

ارتبط التطور الاقتصادي السريع في ماليزيا بتكاليف بيئية، بما في ذلك إزالة الغابات وتآكل التربة والتلوث. وهناك حاجة إلى الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وتطلق الحكومة مبادرات لتعزيز الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة. ولا يزال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة يمثل تحدياً كبيراً.

• 7.2. التوزيع العادل للثروة

على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الفقر، لا يزال التفاوت في الدخل يمثل قضية مستمرة في ماليزيا. ولا تزال هناك فجوة في الدخل بين المجموعات العرقية المختلفة وبين المناطق الحضرية والريفية. ولا يزال النقاش دائراً حول فعالية وعدالة سياسات مثل سياسة الاقتصاد الجديد في تحقيق نتائج عادلة.

• 7.3. التنافسية العالمية

تحتل ماليزيا مرتبة جيدة نسبياً في تقارير التنافسية العالمية. ومع ذلك، هناك تحديات في الحفاظ على القدرة التنافسية في مواجهة المنافسة المتزايدة من الاقتصادات الناشئة الأخرى، وخاصة الصين وأعضاء آسيان الآخرين. وهناك حاجة إلى الارتقاء بسلسلة القيمة وتعزيز الابتكار والإنتاجية.

8. التوجهات المستقبلية للنموذج التنموي الماليزي

• 8.1. التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية العالمية والإقليمية

ستؤثر الاتجاهات العالمية مثل التحولات الجيوسياسية والتحول الرقمي والتحول نحو صافي الانبعاثات الصفريّة بشكل كبير على الأولويات الاقتصادية المستقبلية لماليزيا. وهناك تكامل إقليمي من خلال رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP). وستكون للتغيرات الديموغرافية، بما في ذلك شيخوخة السكان، آثارها أيضاً.

• 8.2. التركيز على النمو المستدام والشامل

هناك تركيز متزايد على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاندماج الاجتماعي. وتشمل المبادرات ذات الصلة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي (تلبية احتياجات السكان المسنين) والإصلاحات الاقتصادية المستمرة. ومن المهم تطوير المهارات ومعالجة التفاوت في الدخل وتعزيز الحماية الاجتماعية.

• 8.3. دور التكنولوجيا والابتكار في المستقبل

ستلعب التكنولوجيا والابتكار دوراً حاسماً في دفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في المستقبل. وهناك تركيز على تطوير الصناعات ذات التقنية العالية وتعزيز أنظمة الابتكار وجذب الاستثمارات في البحث والتطوير. وهناك إمكانات كبيرة للذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وغيرها من التقنيات الناشئة.

9. تأثير النموذج التنموي الماليزي على مكانة ماليزيا العالمية والإقليمية

• 9.1. دور ماليزيا في الاقتصاد العالمي

تحتل ماليزيا مرتبة متقدمة كدولة تجارية رئيسية ومصدرة للسلع المصنعة والأساسية. وتلعب دوراً هاماً في سوق أشباه الموصلات العالمي وإنتاج زيت النخيل. وتعتبر وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتحرز تقدماً نحو التحول إلى اقتصاد ذي دخل مرتفع.

• 9.2. دور ماليزيا في الاقتصاد الإقليمي

تعد ماليزيا عضواً مؤسساً في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وتشارك بنشاط في مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتلعب دوراً هاماً كسوق خدمات رئيسي في آسيا ولديها علاقات قوية مع الشركاء الإقليميين. وتسعى إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا. ولديها علاقات اقتصادية وثيقة مع الدول المجاورة مثل سنغافورة وتايوان.

10. خاتمة

لقد أظهر النموذج التنموي الماليزي قدرة ملحوظة على التكيف والنجاح على مدى عقود. فقد حققت البلاد تحولاً اقتصادياً كبيراً، وتنوعاً في هيكلها الاقتصادي، وخفضاً كبيراً في معدلات الفقر، وتحسينات في المؤشرات الاجتماعية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مستمرة تتعلق بالاستدامة البيئية والتوزيع العادل للثروة والقدرة التنافسية العالمية.

ستعتمد التوجهات المستقبلية للنموذج التنموي الماليزي على قدرة البلاد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية العالمية والإقليمية. وسيكون التركيز على النمو المستدام والشامل، والاستفادة من التكنولوجيا والابتكار، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق المزيد من التقدم.

بشكل عام، كان النموذج التنموي الماليزي ناجحاً في رفع مكانة البلاد ودورها في الاقتصاد العالمي والإقليمي. ومع استمرار ماليزيا في التطور، فإن معالجة التحديات المتبقية وتبني التوجهات المستقبلية ستكون حاسمة في ضمان استمرار الازدهار والتقدم.

الجدول 1: الاتجاهات الاقتصادية الكلية في ماليزيا (1980-2015)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار أمريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
1980	24.567	1,769.237	44.581	3,210.652
1985	31.300	1,978.111	73.942	4,673.082
1990	43.370	2,374.169	120.178	6,578.833
1995	88.832	4,295.154	213.157	10,306.506
2000	93.789	3,991.908	292.345	12,442.913
2005	143.540	5,421.341	412.557	15,581.780
2010	247.539	8,658.666	565.112	19,767.002
2015	375.633	12,127.206	800.169	25,833.204

الجدول 2: تكوين الصادرات الإجمالية لماليزيا (حصة مئوية)

المكون	2000	2010
السلع الأساسية	13.3%	22.2%
الصناعات غير الإلكترونية والكهربائية	23.4%	33.8%
الصناعات الإلكترونية والكهربائية	61.7%	42.4%
أخرى	1.5%	1.6%

الجدول 3: مساهمة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي (الربع الثالث 2024)

القطاع	معدل النمو (%)
الخدمات	5.5%
الصناعات التحويلية	4.4%
الزراعة	-0.5%
التعدين والمحاجر	-0.9%
البناء	20.7%
رسوم الاستيراد	4.7%